التمويل الإسلامي في أفريقيا: الفرص والتحديات "دول الشمال الأفريقي نموذجا"

Islamic Finance in Africa: Challenges and Opportunities: (North African Countries as a model)

فضل عبد الكريم البشير[1]

جامعة الملك عبد العزيز –معهد الاقتصاد الاسلامي – المملكة العربية السعودية

fadul-1989@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 18 /2022/08 تاريخ القبول: 31 /2021/10 تاريخ النشر: 11 /2022/11

ملخص:

يهدف البحث إلى رصد ومعرفة وضعية التمويل الإسلامي في هذا الحيز الجغرافي من القارة؛ والوقوف على الأسباب التي أدت إلى تأخر انتشاره. ولسبر غور الموضوع؛ ركزت الدراسة على عرض واقع التمويل الإسلامي في تلك البقعة من القارة من حيث نشأته وتطوره، والوقوف على الفرص المتاحة أمامه، والتحديات التي تواجهه؛ التي أفرزت واقعًا جديدًا يتمحور حول إعادة النظر في تجربة المالية الإسلامية في بعض الدول محل البحث. ولإثراء البحث استخدمت الدراسة منهجين من مناهج البحث العلمي؛ هما: الوصفي التحليلي، والتاريخي؛ مركزة على عرض عدد من مكونات التمويل الإسلامي من مصارف، وصكوك إسلامية، وتأمين تكافلي؛ من حيث حجمها، ووضعيتها، وفرصها، وتحدياتها. هذا الموضوع تم تناوله بطرقٍ مختلفةٍ تخالف المنهجية العلمية في كثير من الأحيان. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن هناك تحديات مشتركة في كل دول الشمال الأفريقي، كانت سببًا في تراجع وضعية التمويل الإسلامي في بعض الدول تتمثل في عدم توافر التشريعات والأنظمة والقوانين المنظمة للتمويل الإسلامي بالقدر الكافي.

الكلمات المفتاحية: دول الشمال الأفريقي ، أفريقيا ، الفرص والتحديات ، التمويل الإسلامي .

Abstract:

North African countries are the leading incubators of Islamic finance, despite their humble enlargement and the decline of this industry in many countries. This study aims to track and assess the situation of the Islamic finance industry in this region of the globe to identify the declining reasons, by focusing on the reality of Islamic finance origins and evolution, the considering available opportunities and the challenges that increase the need for rethinking in the existing experience of the Islamic financial industry in some of those countries. which include Islamic banks, Islamic Sukuk, and Takaful insurance, In terms of size, status, opportunities, and challenges. The study provided a situation assessment and concluded that many opportunities are available for Islamic finance in those countries as well as challenges of the legislation Acts, and governing laws. and recommended further investigation of the declining reasons.

.***Key words:*** *North African countries, Africa, opportunities and challenges; Islamic finance.*

1 – المؤلف المرسل: فضل عبد الكريم البشير، *fadul-1989@hotmail.com*

مقدمة:

تظهر إشكالية الدراسة في ضعف تمدد التمويل الإسلامي في العديد من الدول الواقعة في الشمال الأفريقي مقارنة بالعديد من الدول في قارة آسيا، رغم البدايات الباكرة لمسيرة المصارف الإسلامية في بعضها، ففي جمهورية مصر العربية تشير التقارير إلى أن حجم المعاملات الإسلامية في السوق المصري بلغت بنهاية مارس 2021م ما يقارب 5.3٪ من إجمالي حجم السوق المصرفي .

وفي جمهورية السودان هناك تراجع عن التجربة بدأت تظهر معالمه عقب تغير النظام السياسي الحاكم في ديسمبر 2019 م، حيث تُرك الخيار للمصارف أن تعمل وفق النظام الإسلامي أو التقليدي. وفي الجزائر بدأت الدعوة إلى إنشاء مصرف إسلامي في عام 1929م وتم وأدها في مهدها. وتمثل مساهمة المصارف الإسلامية في الجزائر في القطاع المالي حتى وقت إعداد هذه الدراسة حوالي 3% فقط .

وفي المغرب ترجع الدعوة إلى قيام مصارف إسلامية إلى العام 1981م، وأن السلطات لم تمنح ترخيصًا للمؤسسات المالية الإسلامية التي تقدمت بطلبات للعمل. وفي تونس لا يتجاوز حجم المصرفية الإسلامية 5% من إجمالي القطاع المصرفي. وفي ليبيا كانت بدايات العمل المصرفي الإسلامي في ثمانينيات القرن الماضي مع ظهور بنك البركة الإسلامي في عام 1985م، إلا أن هناك تراجع في التحول نحو المصرفية الإسلامية في ظل عدم الاستقرار السياسي. ،

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وضعية التمويل الإسلامي في دول الشمال الأفريقي الست؛ وبيان الفرص المتاحة له والتحديات التي تواجهه. وتستخدم الدراسة منهجين علميين؛ هما: الوصفي التحليلي، والتاريخي؛ مركزة على بعض مكونات التمويل الإسلامي؛ من مصارف وصكوك وتأمين تكافلي. وتنبع أهميتها في إضافتها العلمية، لذلك يرجو الباحث أن تستفيد منها جهات كثيرة.

المحور الأول: التمويل الإسلامي في دول شمال أفريقيا الست:

تضم منطقة شمال أفريقيا محل الدراسة ست دول؛ هي: الجزائر، والسودان، والمغرب، وتونس، وليبيا، ومصر. ويُعد هذا الجزء من القارة من أكبر الأجزاء مساحة فيها، كما أن بعض دوله تُعد المحضن الذي نشأ وتربى فيه التمويل الإسلامي، إذ تشير أغلب الدراسات إلى أن أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي كانت في مصر في عام 1963م

أولا: التمويل الإسلامي في جمهورية مصر العربية: خلفية تاريخية

على الرغم من البدايات الباكرة لمسيرة المصرفية الإسلامية في مصر، إلا أن حجم التمويل الإسلامي لا يتناسب مع ريادتها في هذا المجال، إذ لا تعدو أن تزيد حجم المعاملات المصرفية الإسلامية في 2019م عن 5.5% من حجم السوق حتى وقت إعداد هذه الدراسة. (الجمعية المصرية للتمويل، 2020، ص6) .

وتشير العديد من الدراسات إلى أن أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي بدأت في مصر في عام 1963م؛ تمثلت في بنوك الادخار المحلية التي أسسها النجار في مدينة ميت غمر؛ حيث شكل الفلاحون وقتئذٍ حوالي 86% من سكانها (النجار ، 1994، ص47)، وقد أبدى القائمون على العمل حماساً لنجاح التجربة في ظل تحديات كثيرة، وتم تقديم نموذج جديد؛ ، واستمرت التجربة لمدة أربع سنوات حققت نجاحاً مقدرًا ، إلا أن الحكومة قامت في عام 1967م بدمج بنوك الادخار مع البنك الأهلي المصري.

وفي عام 1971م تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي الذي بدأ أعماله في عام 1972م كأول بنك يُنص في قانون تأسيسه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية، كما أنه يُعد ذو طابع اجتماعي مملوك للدولة. ونتيجة لتوجهات سياسية تم إلغاء البنك .

وبعد فترة من ذلك قام الأمير محمد الفيصل بعرض فكرة إنشاء مصرف إسلامي في مصر على عدد من الشخصيات والمسؤولين المصريين، وتمت الموافقة على تأسيس البنك. وبذلك يُعد بنك فيصل الإسلامي المصري أول بنك إسلامي في مصر.

1- الوضعية الحالية للمصارف الإسلامية في مصر:

السبق التاريخي لتأسيس المصارف الإسلامية في مصر لم يصاحبه اهتمام من الجهات المالية في الدولة وفقاً للإحصاءات المنشورة، وهو ما تؤكده تقارير الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي التي تبين أن عدد المصارف التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية حتى وقت إعداد هذه الدراسة لا يزيد على 14 مصرفًا، ثلاثة منها مصارف إسلامية بالكامل، هي: بنك فيصل الإسلامي، وبنك البركة – مصر، ومصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر، بالإضافة إلى 11 بنك لها فروع إسلامية. كما بلغ إجمالي الفروع التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية 238 فرعًا تمثل حوالي 6.4 % من إجمالي الفروع المصرفية. (الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، ص6) .

وتشير تقارير الجمعية المصرية نفسها إلى أن حجم المعاملات الإسلامية في السوق المصري بلغ حوالي 378 مليار جنيه بنهاية مارس 2021م تشكل ما يقارب 5.3٪ من إجمالي حجم السوق المصرفي، بزيادة قدرها 47 مليار جنيه عن العام (2020)، بمعدل نمو بلغ 14.3٪ مقارنة بشهر مارس 2020.

شكل رقم: 1

حجم الأعمال المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في مصر خلال الفترة 2020-2021م

بمليارات الجنيهات المصرية

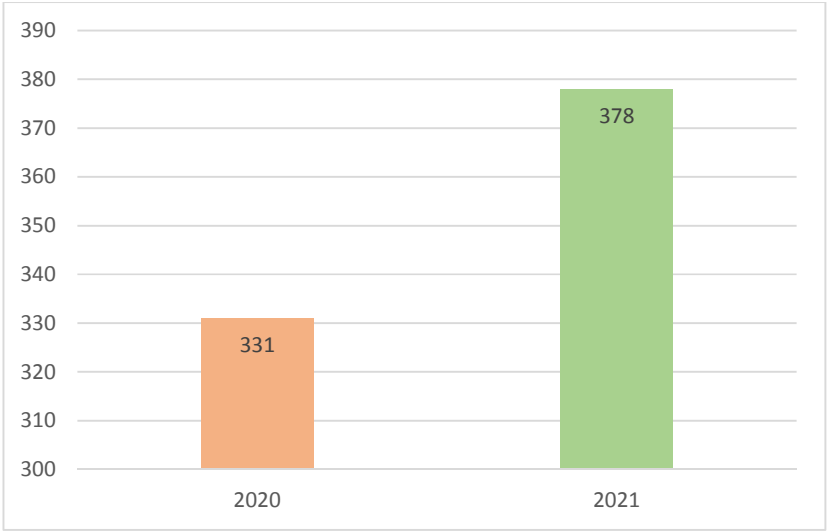

المصدر من إعداد الباحث بناء على تقارير الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي

ووفقًا لتقارير الجمعية المصرفية للتمويل، جاء ترتيب بنك فيصل الإسلامي المصري في المرتبة الأولى، بحجم أصول بلغت 119 مليار جنيه مصري، تمثل حوالي 31.4٪، وجاء بنك مصر في المرتبة الثانية؛ حيث بلغ حجم قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية 78.7 مليار جنيه تمثل 20.8٪ من السوق، في حين كان ترتيب مصرف أبو ظبي الإسلامي –مصر (ADIB) في المرتبة الثالثة، بحجم تداول 76.8 مليار جنيه بنسبة 20.8٪. وجاء ترتيب بنك البركة –مصر في المرتبة الرابعة، بحجم تعاملات قدرها 76.5 مليار جنيه بنسبة 20.2٪ من حجم الصيرفة الإسلامية في السوق المصري (الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، ص6)

2– سوق الصكوك الإسلامية في مصر:

يُعد سوق الصكوك الإسلامية في مصر متأخرًا في سن القوانين المنظمة للصكوك الإسلامية، على الرغم من التفكير المبكر في إقامته، إذ ظل الوضع على هذا النحو لفترة طويلة. بيد أن هناك بشارات بدأت تظهر بإصدار هذه القوانين، فقد بدأت السلطات المالية في الآونة الأخيرة التفكير جديًا في التقنين لإصدار صكوك إسلامية، حيث تم اعتماد قانون للصكوك من مجلس النواب ضمن قانون سوق المال لعام 2018م، وإصدار لائحته التنفيذية.

وبالفعل تم وضع العديد من إجراءات العمل لتنظيم الإصدار؛ وتأسيس شركات للصكوك. وقد حصلت شركة ثروة كابيتال على أول ترخيص في السوق لإصدار صكوك إسلامية (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2019) بالتعاون مع شركة مصر كابيتال الذراع الاستثماري لبنك مصر بقيمة إجمالية بلغت ٢،٥ مليار جنيه في صورة صكوك مضاربة لتمويل أنشطة المجموعة (مصر كابيتال 2020) ويُعد هذا الإصدار الأول من نوعه بصيغة المضاربة لمؤسسة مالية غير مصرفية.

وفي إطار سعي السلطات المالية في تنظيم ورفع كفاءة الأسواق المالية غير المصرفية، قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار دليل الصكوك في ضوء تعديل قانون سوق رأس المال لسنة 2018م، وصدور قرار تعديل لائحته التنفيذية ليشتمل على أحكام تتعلق بالصكوك، ووفقًا لذلك، تم في عام 2020م إصدار صكوك إجارة متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة 6.2 مليار ج مصري، وصكوك مضاربة بقيمة 5.2 مليار جنيه مصري، ((مصر كابيتال 2020) .

3– سوق التأمين التكافلي في مصر

يبلغ عدد شركات التأمين التكافلي العاملة في السوق المصري حتى وقت إعداد هذه الدراسة 10 شركات، منها 4 شركات للتأمين التكافلي، و 6 شركات تكافلي تأمينات عامة من إجمالي 31 شركة للتأمين التجاري، أي بنسبة 32.2%.(الهيئة العامة للرقابة المالية.2020، ص20). كما بلغ عدد شركات تأمينات الممتلكات العامة في مارس 2021 نحو 25 شركة، وشركات تأمينات القطاع الخاص 16 شركة، كما بلغ عدد شركات التأمين التجاري في مارس2021 نحو 31 شركة، وشركات التأمين التكافلي 10 شركات بخلاف الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي. (الهيئة العامة للرقابة المالية.2020، ص. 23)

4- الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في مصر

أولاً: الفرص

هناك مؤشرات عديدة، وفرص يمكن استغلالها؛ ربما تدفع في اتجاه تحسين وضعية التمويل الإسلامي في السوق المصري، منها: وجود مؤسسات داعمة لفكرة التمويل الإسلامي؛ كالأزهر الشريف، ومركز صالح كامل بجامعة الأزهر وغيرها من الجهات المعنية بالمالية الإسلامية. علاوة على ذلك فهناك عدد من الكليات المتخصصة في الاقتصاد والتجارة بالجامعات المصرية يمكن أن تساهم في إدخال برامج التمويل الإسلامي ضمن مقرراتها الدراسية لإعداد وتأهيل الكوادر التي تقود العمل المصرفي الإسلامي، في ضوء نجاح تجارب الصكوك المصدرة حالياً .

إضافة إلى ذلك فهناك شريحة اجتماعية في المجتمع المصري لا ترغب في التعامل مع البنوك التقليدية، يمكن أن تشكل قاعدة من المتعاملين مع المصارف الإسلامية، ولعل توجه الحكومة المصرية نحو إصدار صكوك سيادية يمثل مدخلًا مناسبًا لاستخدام الصكوك الإسلامية في السوق المصري، وبالتالي يمكن أن يشكل نجاح هذه التجربة دافعًا لمزيد من الثقة في أدوات التمويل الإسلامي، مما يُرغب السلطات المالية في منح المزيد من التراخيص للمؤسسات المالية. ومما يُعزز من تلك الفرص قوة الاقتصاد المصري؛ وتحقيقه لمعدلات نمو إيجابية، حيث سجل في عام2020 ثاني أعلى معدل نمو اقتصادي على مستوى العالم بلغ نحو 3.6 % (صندوق النقد العربي، 2021، ص2)

ثانيًا: التحديات

على الرغم من أسبقية جمهورية مصر العربية في العمل المصرفي الإسلامي، إلا أن وضعيته وحجمه لا تتناسب مع أسبقيتها في هذا المجال، ويظهر ذلك في الإحصاءات المنشورة التي تبين ضيق المساحة المخصصة لهذا النوع من التمويل، مما جعل البعض يفسر هذه الوضعية بعدم حماس السلطات المالية له، بسبب التعقيدات السياسية في مصر. وقد تجلى ذلك في العديد من الجوانب كعدم سن القوانين والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي، مصحوبًا بعدم توافر الكفاءات البشرية المؤهلة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية .

هناك العديد من التحديات تواجه التأمين التكافلي، منها: محدودية شركات إعادة التكافل، على الرغم من قيام عدد من شركات إعادة التأمين بإنشاء فروع لإعادة التكافل، علاوة على انحسار قنوات استثمار أموال شركات التكافل، فالقواعد التي تضعها هيئة الرقابة على التأمين تلزم استثمار أموال حملة الوثائق والمساهمين وفق صيغ التمويل الإسلامية (ضياء. 2018م 0 ص1).

وبالنسبة لوضعية الصكوك الإسلامية؛ فإنها تواجه الكثير من التحديات؛ خاصة ما يتعلق منها بالأنظمة والقوانين المنظمة للصكوك. علاوة على عدم توافر نظم المعلومات المتخصصة لإدارة عمليات طرح وتداول الصكوك.

المحور الثاني: التمويل الإسلامي في السودان:

هناك مبادرات باكرة في استخدام صيغ التمويل الإسلامية في السودان ترجع إلى عام 1926م وفقاً لدراسة محمد هاشم عوض؛ التي بيَّن فيها أن السيد عبد الرحمن المهدي تعامل مع كنتو ميخالوس في شراكة متناقصة لتقديم التمويل لمشروع الجزيرة الزراعي. (عوض 2002، ص200) واستطاع خلال فترة وجيزة شراء حصة شريكه، حيث آلت إليه ملكية المشروع بكاملها، ثم قدم التمويل بعد ذلك للمزارعين

بالطريقة نفسها (البشير. 2017، ص 33)، ومما رسَّخ من تلك التجربة الاهتمام الذي حظيت به إبان حكومة الرئيس البشير، إذ اتجه النظام المصرفي بكلياته نحو المصرفية الإسلامية.

أولا: تطور العمل المصرفي الإسلامي في السودان:

مرَّ العمل المصرفي الإسلامي في السودان بأربع مراحل: الأولى: تمثلت في الترخيص لبعض المصارف الإسلامية في عام 1978م، والثانية تجسدت في إلغاء التعامل بالفوائد الربوية في المصارف، حيث أصدر بنك السودان (البنك المركزي) قراراً في ديسمبر 1983م، يقضي بعدم التعامل بالفوائد الربوية. والثالثة بدأت في 1989م عقب التحول السياسي في البلاد، حيث صدر قانون العمل المصرفي لسنة 1991م، وقانون بيع الأموال المرهونة للمصارف مقابل التمويل. كما تم تكوين الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية في عام 1992م. وصدر قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية، وقانون صندوق ضمان الودائع المصرفية. (الحسن، 2004م)

كما صدر في مجال الإصلاحات الإدارية والمالية مشروع توفيق أوضاع المصارف السودانية مع معايير لجنة بازل المتعلقة بكفاية رأس المال في 1994م (الحسن ،2004 ص 24). أما المرحلة الرابعة؛ فبدأت في ديسمبر 2019م بعد التحول السياسي الذي تم في السودان مؤخراً، وهي مرحلة ما زالت في طور التشكل، إلا أن بوادرها بدأت تظهر في توجه الحكومة الحالية في اتباع نظام مصرفي مزدوج (إسلامي، وتقليدي) ، وتُرك للمصارف أن تختار ما تشاء (بنك السودان المركزي).

1- السمات البارزة لمراحل التحول نحو المصرفية الإسلامية

كان لكل مرحلة من تلك المراحل سماتها الخاصة، ففي المرحلة الأولى سمحت الدولة لستة مصارف بممارسة نشاطها، في مقدمتها بنك فيصل الإسلامي السوداني وبنك التضامن الإسلامي، وبنك التنمية التعاوني الإسلامي، والبنك الإسلامي السوداني- وبنك البركة السوداني. ومن السمات البارزة في المرحلة الثانية إلغاء التعامل بالربا، وربط الصيغ الاستثمارية بالسياسات الكلية للاقتصاد، ووضع نماذج للعقود وإجراءات التعامل في مختلف أنواع العمل المصرفي. وقد استمر العمل بهذا النظام حتى نهاية أبريل 1985م .

وبعد ابريل 1985م وفي فترة تغيير نظام الحكم وقتئذٍ تركت الحكومة الخيار للمصارف أن تعمل وفق العائد التعويضي أو الصيغ الإسلامية، وكانت هذه الفترة من أصعب الفترات التي مر بها الجهاز المصرفي في السودان إذ حدثت فيها بعض التجاوزات . (البشير، 2001م. ص 74)

أما المرحلة الثالثة، فبدأت في 1989م، وتميزت بتعميق أسلمة أنشطة النظام المصرفي المركزي والتجاري والبنوك المتخصصة، علاوة على أسلمة أنشطة شركات التأمين والتمويل، وتعديل القوانين والسياسات، حيث تم الغاء العمل بمنشور العائد التعويضي. وصدرت التوجيهات للمصارف بإنشاء هيئة رقابة شرعية في كل مصرف، واستمر العمل بهذا النظام حتى اتفاقية السلام في 2005م بين الحكومة والحركات المعارضة، التي أحدثت تغييرات في القوانين الحاكمة للنظام المصرفي، وفق ما يلي :

1- تطبيق نظام مصرفي تقليديًا في الجنوب، وإسلاميًا في الشمال وفق ما هو قائم سابقاً .

2- إنشاء فرع لبنك السودان المركزي في دولة جنوب السودان.

3-أصدر بنك السودان سياسة نقدية واحدة ذات طابع إلزامي للجهات ذات العلاقة.

4 يتمتع بنك السودان بالاستقلال التام في وضع سياسته النقدية وتنفيذها.

5 تقع على البنك المركزي مسؤولية المحافظة على كفاءة النظام المصرفي، وإصدار العملة. (بنك السودان المركزي،)

بناء على تلك الاتفاقية؛ تم إنشاء فرع البنك المركزي في دولة جنوب السودان، يديره أحد نائبي المحافظ. وبعد انفصال دولة جنوب السودان، أصبح فرع البنك المركزي في الجنوب بنكا مركزيًا للدولة الجديدة، وتبع ذلك إعادة النظر في كل الاتفاقيات وتعديلها بما يتناسب والأوضاع الجديدة. وتم تعديل قانون بنك السودان في عام 2012م، وعادت الأمور إلى سابقتها .

أما السمات البارزة للمرحلة الرابعة فتمثلت في منحى حكومة الفترة الانتقالية الحالية، حيث قررت اتباع نظام مصرفي مزدوج يشمل المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، وترك للمصارف الإسلامية حرية الاختيار بين النظامين (بنك السودان المركزي مرجع سابق)، وتمت إجازة هذا التحول في اجتماع مشترك بين مجلسي السيادة والوزراء ضمن مشروع قانون التعديلات المتنوعة لعام 2021 م.

2- سوق التأمين التكافلي في السودان:

يُعد سوق التأمين التكافلي في السودان من الأسواق التي كان تأسيسها مصاحبًا لتأسيس المصارف الإسلامية، حيث تم الترخيص لشركات التأمين لتقديم منتجاتها من منظور إسلامي، وصدر في عام 1992م قانون الإشراف على أعمال التأمين الذي أبطل الممارسات التأمينية التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتم بموجبه إنشاء الهيئة العامة للإشراف والرقابة على أعمال التأمين في عام 1992م التي أحدثت تحولاً في سوق التأمين التكافلي وتغيير نمطية عمل شركات التأمين التجاري.

وتُعد شركة التأمين الإسلامية التابعة لبنك فيصل الإسلامي السوداني من أوائل شركات التأمين التي تم تأسيسها على المستويين المحلي والإقليمي في 21 يناير 1979م كشركة خاصة ذات مسؤوليات محدودة، بصورة استثنائية من القوانين السارية وقتئذٍ . (شركة التأمين الاسلامية المحدودة) .

وقد واجهت الشركة صعوبات قانونية لعدم وجود نظام قانوني تُكيف عليه أعمال الشركة، فالقانون الذي ينظم أعمال التأمين وقتئذٍ هو قانون الشركات السوداني المستمد من القانون الإنجليزي. ولتجاوز هذه المشكلة تم تسجيل الشركة كشركة مساهمة تمتلك حسابين ؛الأول يختص باستثمار رأس المال،والثاني حساب مستقل لاستثمار أموال أقساط التأمين.(أحمد، 1418هـ، ص 43)

وبعد إنشاء شركة التأمين الإسلامية تم إنشاء العديد من شركات التأمين من قبل البنوك . ويبلغ عدد شركات التأمين حتى وقت إعداد هذه الدراسة في السودان 14 شركة .

وفي إطار دعم أنشطة التأمين التكافلي في السودان، تحاول السلطات المالية تهيئة البيئة المناسبة لسوق التأمين؛ وتغيير القوانين المنظمة لأعمال التأمين، واستبدالها بقوانين تستند إلى الأحكام الشرعية، كما طالت التغييرات مستويات قانونية أخرى مثل: مراجعة عقود التأسيس والنظم الأساسية لشركات التأمين وإزالة المخالفات الشرعية في تركيبة العقود. (أحمد، 1418هـ، ص 92).

3- سوق الصكوك الإسلامية في السودان

تعد تجربة السودان في الصكوك الإسلامية من التجارب الرائدة، حيث أصدرت الحكومة السودانية في عام 1995م قانون صكوك التمويل، الذي شكل الخطوة الأولى في إيجاد بدائل استثمارية للسندات الربوية المستخدمة في إدارة السيولة، وتمويل المشاريع الحكومية .

وجاءت الفكرة بالتعاون بين بنك السودان ووزارة المالية لايجاد أدوات مالية مقبولة شرعاً . حيث تم التوصل إلى شهادات شمم في يونيو 1998م ، (الحسن، 2004 ص 13) ، وكذلك شهادة المشاركة الحكومية (شهامة) في مايو 1999 م، عن طريق شركة السودان للخدمات المالية، وكان الهدف منها في بداية الأمر توفير آليات للبنك المركزي في إدارة السيولة، وأصبحت فيما بعد أداة تمويلية للدولة (الحسن، 2004 ،ص. 14)

ووفقًا لتقارير بنك السودان حققت تلك الصكوك نجاحًا مقدراً، كما أنها مرت بعدد من الصعاب منها : التكلفة العالية للحكومة، إذ تصل ربحيتها في بعض السنوات إلى 30% في العام، علاوة على الحاجة إلى تبسيط إجراءات التداول .

ونظرًا لنجاح التجربة، اتجه بنك السودان إلى إصدار مزيد من الصكوك، فكان إصدار الجيل الثاني من الأوراق المالية الإسلامية كصكوك التأجير الإسلامية، وصكوك التنمية الإسلامية ، وصكوك السلم قصيرة الأجل.

4- الفرص والتحديات أمام التمويل الإسلامي في السودان

أولا: الفرص

تعد تجربة السودان في التمويل الإسلامي من التجارب المميزة؛ إذ تم تحويل النظام المصرفي بأكمله نحو الأسلمة ، وسعت الدولة لتأصيل التجربة، علاوة على إنشاء وتأسيس شركات التأمين التكافلي، وسوق الصكوك الإسلامية، وعلى الرغم من التراجع الذي حدث في التجربة في الفترة الأخيرة إلا أنه يسهل استعادة ذلك التوجه في ظل التعافي الاقتصادي ورفع العقوبات الاقتصادية ، وتحسن مناخ الاستثمار، ودخول مستثمرين جدد، مما يحسن من بيئة العمل، ويمثل فرص للتمويل الإسلامي.

ثانياً: التحديات

أجرى بنك السودان منذ سبعينيات القرن الماضي عدة محاولات لإصلاح الجهاز المصرفي، ووجهت بالعديد من العقبات في مقدمتها إختلالات البيئة الاقتصادية. وفي 1998م سارع البنك المركزي في الإعداد لبرنامج إصلاحي للمصارف خلال الفترة 1999 -2002م في إطار برنامج إصلاحي شامل للاقتصاد .

وعلى الرغم من النجاح الذي تحقق من تلك الخطوة، فما يزال القطاع المصرفي في السودان يواجه العديد من التحديات الناتجة عن المستجدات الاقتصادية مما يتطلب ايجاد كيانات مالية كبيرة قادرة علي المنافسة داخلياً وخارجياً . (الحسن مرجع سابق ص 7) ؛ مما يستلزم دمج المصارف ،أو الاستحواذ لرفع قدراتها المالية، واقتناء التكنولوجيا الحديثة،وهنا تواجه المصارف السودانية تحديات جمة تتعلق بمواكبة التطورات المصرفية العالمية .

ومن التحديات التي تواجه بنك السودان في تأهيل المصارف عدم كفاءة إدارات المصارف ومجالسها في استيعاب المستجدات التقنية . كما أن هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف بحاجة إلى مواكبة مستجدات العمل المصرفي ، وهذا غير متاح لهيئات الرقابة الشرعية، لذلك لا يتيسر لبنك السودان تنفيذ برامجه الإصلاحية الخاصة بربط المصارف بالتطورات المصرفية العالمية . (مصطفى 2008، ص12)

علاوة على ذلك ؛ فهناك تحديات تواجه سوق الصكوك الإسلامية، فقد اعتمدت تجربة الصكوك السودانية علي صيغتي المشاركة (شهامة)، والمضاربة (صرح)، والصناديق الاستثمارية). إضافة إلى ذلك؛ فإن التجربة السودانية تتميز بصغر حجم الإصدار الواحد حوالي 180- 200 مليون دولار مقارنة بحجم إصدارات الصكوك في كثير من الدول. (مصطفى 2008، ص12)، بالإضافة إلى ذلك؛ فهناك محاولات طرحتها الحكومة في مجال الصكوك، أطلق عليها شهادات الاستثمار الجماعي بالعملات الاجنبية.

كذلك هناك اشكاليات قانونية، فقانون صكوك التمويل لا يغطي عمليات تصكيك الأصول من حيث تكييف الشركة ذات الغرض الخاص SPV ، وضوابط المنشئ وعمليات البيع الفعلي للاصول، وجوانب حالات إدارة فائض وعجز السيولة والرجوع للمنشئ.

إضافة إلى عدم وجود تقارير عن حالة الموجودات محل الشهادات المصدرة (شهامة) ، أو في المشروعات الممولة (صرح)، حيث إنها مفيدة للتنبؤ بالعائد بجانب التخارج عند حالات توقع ضعف الأداء. مصحوبًا بضعف الشفافية في عملية بيع الأصول من الحكومة إلي الشركة، ثم إعادة الشراء من قبل الحكومة للأصول عند التصفية للورقة المالية (شهامة)،مما يؤثر علي الكفاءة التنظيمية للإصدار، وكذلك الجمع بين وظائف المحاسبة والمراجعة والتقييم للأصول في ديوان المراجعة العامة، وقد لا يضفي ذلك مصداقية أكبر علي هيكل الإصدارات الحكومية فيما لو تمت مراجعته من قبل مراجع خاص أو خارجي. (مصطفى 2008، ص12)

المحور الثالث: التمويل الإسلامي في الجزائر:

للجزائر محاولات باكرة نحو العمل المصرفي الإسلامي، إذ بدأت الدعوة إلى إنشاء مصرف إسلامي في عام 1929م، وتم إعداد قانونه الأساسي، كما قام بعض التجار الجزائريين من جمع رأسماله، إلا أن الاحتلال الفرنسي أجهز على تلك المبادرة. وكان من أوائل الداعين لقيام مصرف إسلامي الشيخ إبراهيم أبو اليقظان إذ نشر مقالًا بعنوان " "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي " في صحيفة وادي ميزاب في 29 يونيو 1928م (بلعباس، 2014،ص5) .

وعلى الرغم من ذلك التفكير الباكر، إلا أن الجزائر تُعد من الدول المتأخرة في اعتماد المصارف الإسلامية مقارنة بباقي دول المغرب العربي، حيث ظل النظام المصرفي لفترة طويلة يرتكز على القوانين التقليدية، إلا أن صدور قانون النقد والقرض في 1990م أحدث تحولاً في مسيرة النظام المالي ؛ إذ منح البنوك تميزاً عن المؤسسات المالية، ومنح البنك المركزي صلاحيات واسعة في تسيير النقد والائتمان (قندوز، مرجع سابق ، ص 27). كما سمح القانون للبنوك الوطنية والأجنبية بالتوسع. فكان نتيجة ذلك تأسيس العديد من البنوك. وكان للبنوك الإسلامية نصيب من هذا التوسع .

ويُعد بنك البركة في الجزائر من أوائل المصارف الإسلامية، إذ أُسس في 1991/5/20م بعد صدور قانون النقد والقرض رقم (10/90)، في شكل شراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومجموعة البركة المصرفية (البحرين). (بنك البركة، الجزائر، 2022) ، وثاني المصارف الإسلامية من حيث النشأة هو مصرف السلام الجزائري في 10/20 2008م، وبعد ذلك فتح بنكان آخران نوافذ للخدمات الإسلامية، هما: بنك الخليج الجزائر: وبنك ترست الجزائر .

وبعد مضي فترة على إصدار قانون النقد والقرض صدر مرسوم جديد ألغي بموجبه القانون السابق وتضمن عددًا من الموجهات المنظمة للعمل المصرفي، كما صدر لاحقًا في نوفمبر 2018م نظام يتعلق بالمالية التشاركية، وهو أول نظام يعني بالمعاملات المصرفية

الإسلامية. ومن الضوابط التي سنها النظام الجديد أن تلتزم البنوك التي ترغب في تقديم منتجات إسلامية بتقديم توضيح لمنتجاتها بدقة، وبيان أوجه الاختلاف مع منتجات البنك الأخرى. غير أن هذا النظام لم يستمر طويلًا إذ تم تغييره بقانون جديد في مارس 2020م .

وإجمالاً يمكن القول بأن مساهمة المصارف الإسلامية في الجزائر ضعيفة لا تتعدى 3% مقارنة بحصة البنوك التقليدية حتى وقت إعداد هذه الدراسة. ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل، أبرزها عدم خصوصيتها وإخضاعها لقوانين المصارف التقليدية، وعدم قدرتها في الحصول على السيولة وقت الحاجة؛ مما يضطرها للتعامل مع البنوك التقليدية، مصحوبًا ذلك بنقص كبير في الكوادر المدربة في التمويل الإسلامي، وقد تسبب ذلك في عدم انتشار الفروع الإسلامية في كثير من المناطق .

وعلى الرغم من تلك العقبات، إلا أن هناك بوادر أمل في تحسين هذه الصورة، إذ أنشأت السلطات "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية"، لتتولى الإشراف على منتجات الصناعة المالية وتمنحها الإذن بالموافقة وخلوها من المخالفات الشرعية، علاوة على: ذلك فقد صدر تنظيم خاص بالمصرفية الإسلامية في نوفمبر 2018 م تضمن قواعد ممارسات الصيرفة التشاركية، كما صدر في 15 مارس 2020م النظام المحدد للمنتجات الإسلامية كالمرابحة والمضاربة وغيرهما. (قندوز و قعلول، مرجع سابق ص42)

أولا: سوق التأمين التكافلي في الجزائر

يعد سوق التأمين التكافلي في الجزائر ضعيفاً مقارنة بأسواق التأمين التكافلي في الدول المجاورة، ومازال هذا السوق، وبعد حوالي نصف قرن من الاستقلال يعاني من اختلالات موضعية، حيث لم تتعد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 1% بنهاية 2018م. بالإضافة إلى أن إنفاق الفرد الجزائري على التأمين لم يتعد 3250 دج ، (توفيق، وحميد2021، ص1). وما تزال تأمينات الأضرار تستحوذ على نسبة كبيرة من التأمين مقابل التأمين على الأشخاص، وزيادة التأمين الإجباري على التأمين الاختياري بنسبة كبيرة، وضعف مؤشراته الأساسية من كثافة التأمين .

يتكون سوق التأمين في الجزائر في نهاية 2015 من 26شركة، منها 4 عمومية، و7شركات خاصة، شركة إعادة التأمين مؤسستين تعاضدية وشركتين متخصصتين. على الرغم من صدور قانون التأمينات رقم 04/06 في 20 فبراير وسعي الدولة نحو تحسين ودعم قطاع التأمين والسماح للبنوك بتوزيع بعض منتجات التأمين، علاوة على عدد من شركات التأمين التكافلي .

وبصفة عامة فإن مساهمة قطاع التأمين في القطاع المالي تُعد قليلة، فقد كشفت الإحصاءات لنتائج أعمال سوق التأمين الجزائرية، عن نمو حصيلة الأقساط المباشرة وإعادة التأمين، بنسبة 6.1% في نهاية عام 2019م، لتصل الي 152.1 مليار دينار جزائري- بما يوازي 1.271 مليار دولار أمريكي-، مقابل 143.3 مليار دينار جزائري- بما يوازي 1.2 مليار دولار- بزيادة قيمتها 8.8 مليار دينار جزائري .

وفي إطار سعي الدولة نحو تطوير سوق التأمين، عهدت الحكومة للمجلس الوطني للتأمينات بتنظيم سوق التأمين. الذي يهدف إلى تحسين ظروف التشغيل لشركات التأمين وإعادة التأمين لضمان ملاءة شركات التأمين، والمشاركة مع المؤسسات الأخرى في الدولة في وضع التشريعات التي تضع المعايير التنظيمية لمنع المخاطر وحمايتها وتشجيع الاستثمار (أبو الفضل ، 2020)، علاوة على ذلك فقد صدر

مرسوم تنفيذي ينظم التأمين التكافلي برقم 21-81 وتاريخ 23فبراير 2021 م وحدد المرسوم شروط وكيفية ممارسة التامين التكافلي (وزارة المالية ، 2021 ، ص7) كما أن قانون المالية لسنة 2021سمح لشركات التأمين التجاري بممارسة التأمين التكافلي .

1- سوق الصكوك الإسلامية في الجزائر

إذا كان سوق المصارف الإسلامية والتأمين في الجزائر بهذا الضعف، فإن سوق الصكوك الإسلامية يُعد أكثر ضعفًا، وما تزال المحاولات جارية نحو ايجاد أنظمة وتشريعات لتنظيم عمل الصكوك وهي في بداياتها، وتحتاج إلى مزيد من الوقت، وهناك جهود تسير في هذا الاتجاه، حيث قررت بورصة الجزائر إصدار صكوك إسلامية بين شركة من القطاع الخاص وبعض البنوك الجزائرية كبنك السلام والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

2- الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في الجزائر

أولاً: الفرص

هناك العديد من الفرص المتاحة أما م التمويل الإسلامي في الجزائر في مقدمتها : اهتمام الحكومة بمنتجات الصناعة المالية وإعفائها من الضرائب والرسوم (هاجر ،2019، ص 259)، خاصة منتجات تمويل العقارات، حيث بدأت البنوك التعامل بهذه الصيغ ، في مقدمتها بنك البركة الجزائري، والبنك المصرفي العربي، لذلك من المتوقع أن يُعزز الاهتمام الحكومي من فرص التوسع في نشاط المصارف الإسلامية في ظل سياسة التحرير المالي التي تتطلب تطوير القطاع المصرفي وتعزيز سلامته وفق مؤشرات عديدة من بينها: تطوير وتوسيع المؤسسات المصرفية الإسلامية .

ولا شك أن هذا الاهتمام سوف يزيد من فرص التمويل الإسلامي في التوسع والانتشار، (تافساست، 2018 ص 350)، وقد بدأت بوادره في الظهور؛ حيث حصل 11 بنك على ترخيص من المجلس الإسلامي الأعلى للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في ضوء موافقة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. ومن الفرص كذلك تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات الجزائرية، كجامعة قسنطينة 1، وجامعة باتنة 1 الحاج لخضر وغيرهما من الجامعات، وهذا من شأنه رفد السوق المصرفي بالكوادر المتخصصة في التمويل الإسلامي مما يشكل دفعاً لمسيرة المالية الإسلامية .

ثانياً: التحديات

ما تزال التجربة الجزائرية في مجال التمويل الإسلامي في بدايتها، لذلك من المتوقع أن تجابهها العديد من التحديات، ولعل التحديات التشريعية وإصدار القوانين تأتي في مقدمتها. كما أن التعامل وفق صيغ التمويل يحتاج إلى عرضها على هيئات الرقابة الشرعية التي ينبغي تكوينها في كل بنك؛ وهذا غير معمول به في الجزائر حتى الآن، وقد اكتفى النظام بعرض تلك العقود على الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء التي يكون من الصعب عليها الاستمرار على هذا النهج لفترة طويلة. وقد تجلت بعض الظواهر التي تؤكد وجود تلك الإشكالية التي ظهرت عند تقديم البنوك للتمويل العقاري للسكن المدعوم من الدولة، فالمتمول لا يمتلك عقد ملكية؛ وإنما عقد اكتتاب، لذلك يتوقف البنك عن تمويل المسكن. علاوة على ذلك فإن ارتفاع هامش أرباح صيغ التمويل الإسلامية مقارنة بالتقليدية يشكل عقبة جديدة أمام المتمولين في مجتمع يحاول أن يتفهم منتجات وقيم البنوك التشاركية.

المحور الرابع: التمويل الإسلامي في تونس:

دخلت المصرفية الإسلامية في تونس متأخرة مقارنة بدخولها في بعض دول شمال القارة، كمصر والسودان، وعلى الرغم من ذلك تُعد متقدمة نوعاً ما على الجزائر والمغرب. وهي تمثل نسبة لا تتجاوز 5% من إجمالي القطاع المصرفي التونسي وفقاً لتقرير مصرف الزيتونة الصادر في 2019م (مصرف الزيتونة، 2019، ص13).

يُعد بنك البركة التونسي من أوائل البنوك التي مارست الصيرفة الإسلامية؛ إذ تأسس في عام 1983م باسم بيت التمويل التونسي السعودي. ثم تغير مسماه في 2009م. (بنك البركة ، تونس، 2022) ثم توالى بعد ذلك تأسيس ثلاثة بنوك أخرى هي: البنك التونسي السعودي في عام 1981. وكان يسمى (ستوسيد بنك)، وبنك تونس والإمارات، وكان يسمى بنك تونس والإمارات للاستثمار، وأسس في عام 1982م، ومصرف الزيتونة الذي تأسس في أكتوبر 2009 م ومارس نشاطه في مايو 2010م.

وبلغ عدد فروع المصارف الإسلامية الثلاثة 219 فرعًا من إجمالي فروع المصارف البالغة 964 فرعًا أي بنسبة 22.7%. كما تمثل أصول المصارف الإسلامية نسبة تتراوح بين 25 %-40%. من إجمالي أصول المصارف. (اتحاد المصارف العربية ، ص1)

ويأتي بنك البركة التونسي في طليعة المصارف الإسلامية؛ إذ بلغ إجمالي أصوله 3.598 مليون دولار أمريكي في نهاية 2020، بزيادة قدرها12٪ عن عام 2019م عندما كان 6.533 مليون دولار أمريكي. وتُعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى زيادة حسابات العملاء. ويلي بنك البركة من حيث الحجم بنك الزيتونة، الذي يعد أول بنك إيداع تونسي يعتمد على نظام المصرفية الإسلامية ويقدم منتجات مالية إسلامية، الذي أصبح مملوكًا بالكامل لمجموعة ماجدة القطرية في تونس.

أولا: اهتمام البنك المركزي بالمصرفية الإسلامية في تونس

يُبْدِئُ البنك المركزي التونسي اهتمامًا بالمصارف الإسلامية؛ حيث يعكف على إعداد مشروع قانون لتنظيم عمل المصارف الإسلامية اشتمل على عدد من الفصول، من بينها السماح للبنوك بمزاولة عملها، بعيدًا عن أي مخالفات شرعية، وقد ترك هذه المهمة للمجلس الإسلامي للإفتاء. كما تضمنت تلك الفصول تعيين هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية عبر الجمعية العمومية لأي بنك؛ مع تحديد مهامها في مراقبة أعمال البنك أو المؤسسة المالية والتأكد من مدى توافق أعمال البنك والتزامه بالمعايير الشرعية .

وفي مايو 2016م، وافق مجلس نواب الشعب التونسي على مشروع قانون يجيز للبنك المركزي ممارسة صلاحياته في الرقابة والإشراف على المؤسسات المصرفية والمالية، كما سمح مشروع القانون للمصارف بتكوين هيئات رقابة شرعية.

1- سوق التأمين التكافلي في تونس

يتكون قطاع التأمين في تونس من 22 مؤسسة مقيمة، تنقسم إلى 20 شركة خفية الاسم، وشركتين ذات صبغة تعاونية تتوزع حسب الاختصاصات، وهي مقسمة كالتالي: 10 شركة تمارس مختلف أصناف وفروع التأمين، و7 مؤسسات مختصة في التأمين على الحياة، وثلاث مؤسسات تأمين تكافلي، ومؤسسة واحدة معنية بتأمين الصادرات والقروض، ومؤسسة مختصة بإعادة التأمين. (الهيئة العامة للتأمين، 2020، ص 96) . كما تنشط بسوق التأمين التونسية 8 مؤسسات غير مقيمة. علاوة على ثلاث شركات معنية بالتأمين التكافلي هي: الزيتونة تكافل، والتكافلية، والأمانة تكافل، والشركة العربية للإيجار المالي، (الهيئة العامة للتأمين ، 2020، ،ص 140) .

وبالنسبة للتأمين التكافلي نجحت مؤسسات التأمين التكافلي في تدعيم حصتها من إجمالي معاملات القطاع لسنة 2020م لتصل إلى5.1 % مقابل 4,9% في عام2019م، (الهيئة العامة للتأمين، 2020، ص. 109) وشمل التطور الإيجابي فرع تأمين السيارات الذي يتصدر المرتبة الأولى بأكثر من 57.7% مقابل 58.6% في عام2019م، 52.1 % في عام 2017م. وفي المقابل تراجعت حصة التأمين على الحياة وتكوين الأموال إلى 17.7 %. بعد تراجعها إلى حدود 17,3 %في السنة السابقة. وكذلك الشأن بالنسبة لحصة فرع التأمين الجماعي على المرض التي بلغت 7,3 % في عام 2020م مقابل 6,5 % في 2019 م، وتأمين النقل التي شهدت تراجعا بلغ 3.3% في عام 2020 م مقارنة بـ 3.8.3% في عام 2019م. أما فرع التأمين على الحريق والعوامل الطبيعية فقد بلغت نسبته في عام 2020 م 4.1% (الهيئة العامة للتأمين ، 2020، ص. 109)

شكل رقم: 2

توزيع النسب المئوية لمؤسسات التأمين التكافلي حسب أنواع التأمين في عام 2020م

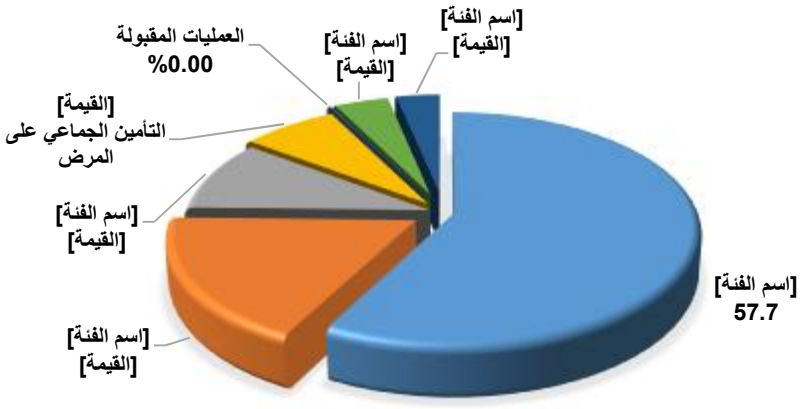

المصدر: الهيئة العامة للتأمين التقرير السنوي لقطاع التأمين 2020م ص 110

وفي إطار دعم الهيئة العامة للتأمين؛ عملت الهيئة على إصدار تشريع للتأمين التكافلي بغرض تنظيمه، تم نشره في مجلة التأمين . وقام مصرف الزيتونة بإصدار أول ورقة مالية في السوق المالية التونسية، بلغت حصيلتها 45 مليون دينار، متجاوزة بذلك مبلغ الـ 40 مليون دينار المستهدف.

2- سوق الصكوك الإسلامية في تونس

يعد سوق الصكوك الإسلامية في تونس حديثاً؛ إذ ما زال في طور التشريع، على الرغم من أن الدولة أصدرت العديد من التشريعات المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي؛ من ذلك المعايير الجبائية المختصة بتنظيم الازدواج الضريبي في عدد من العقود، كقانون صناديق الاستثمار الإسلامية (2013 م) وقانون شركات التأمين التكافلي (2014)، وقانون عمليات الصيرفة الإسلامية في 2016م. وهناك عدة أسباب تقف وراء التعثر في مقدمتها الإرادة السياسية وضعف الثقافة المالية بآلية اصدار الصكوك، وغياب المتابعة والرقابة التشريعية. (محمد النوري ، 2020)

3- الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في تونس

أولاً: الفرص

على الرغم من عدم اكتمال المنظومة التشريعية للمؤسسات المالية الإسلامية في تونس، إلا أن هناك توجهًا ملموسًا أبدته الحكومة نحو الصيرفة الإسلامية، وتشجيعها للمؤسسات المالية التقليدية لفتح نوافذ إسلامية، مما يمثل فرصة للتمويل الإسلامي ، علاوة على تشجيع سوق الصكوك الإسلامية، مصحوبًا ذلك بدفع ورغبة من التونسيين للميل نحو المؤسسات المالية الإسلامية؛ مما يشكل قاعدة عريضة للتعامل مع قطاع المال الإسلامي. (تومسون رويترز ، 2013م<

ثانياً: التحديات

يواجه التمويل الإسلامي في تونس بمختلف قطاعاته العديد من التحديات، فما تزال الأطر لنموذج المصرفية الإسلامية لم تتضح لكثير من الناس؛ نظرًا لضعف التوعية بالمنتجات المالية الإسلامية، ولعل عدم اكتمال منظومة التشريعات المنظمة لهذا النوع من النشاط قد ساهم في ضعف هذه التوعية. علاوة على ذلك فهناك غياب في الرؤية الإستراتيجية الشاملة لوضعية المؤسسات المالية الإسلامية في قطاع المال التونسي مصحوباً بعدم التنسيق بين أصحاب المصلحة في مواجهة التحديات المحلية والعالمية (صندوق النقد العربي. 2021، ص8)

المحور الخامس: التمويل الإسلامي في المغرب:

ترجع الدعوة إلى قيام مصارف إسلامية في المغرب إلى بدايات 1981م من خلال مقال في مجلة دعوة الحق بعنوان " الحاجة إلى إنشاء مصرف إسلامي بالمغرب" وكان مؤشرًا لاهتمام علماء المغرب بالتمويل الإسلامي، وتجسد ذلك في مشاركة عدد منهم في المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي في مكة المنعقد في 1976م، علاوة على مشاركات عدد منهم في المؤتمر الثاني للاقتصاد الإسلامي بباكستان في 1983م، (دعوة الحق ع 222) .

أما على الجانب التطبيقي؛ فقد تقدمت مجوعتا دار المال الإسلامي، ودلة البركة في عام 1985م بطلب للسلطات المغربية للسماح لهما بفتح مصارف إسلامية، غير أن السلطات لم ترد على الطلب. (خلو، 2017 ص 42) . علاوة على ذلك تم تكوين الجمعية المغربية للدراسات والبحوث في عام 1987م كمبادرة من أستاذة جامعيين ومهنيين لطرح الاقتصاد الإسلامي في فترة الثمانينيات. يضاف إلى ذلك محاولة بنك التقوى الذي كان مقره في ناسو بالباهاماس لإنشاء فرع لبنك التقوى الإسلامي في المنطقة الحرة بطنجة بميناء طنجة القديم آنذاك في عام 1988م التي اجهضت لظروف سياسية، (دعوة الحق ع 222، ص 42) .

أما حاليًا أشار البنك المركزي المغربي في تقريره أنه تلقى 11 طلبًا من بنوك مختلفة للحصول على ترخيص لفتح بنوك إسلامية. إلا أن السلطات المالية لم توافق عليها بحجة أن السوق المغربي لا يستوعب فاعلين جدد. وعلى الرغم من تلك الممانعة ظهرت بعض المبادرات من بعض البنوك لتسويق المنتجات المالية الإسلامية من خلال التوصية التي أصدرها البنك المركزي في المغرب التي تسمح بتطبيق عدد من المنتجات المالية الإسلامية؛ كالمشاركة والاجارة والمرابحة." ثم تبع ذلك السماح للبنوك التقليدية بتقديم منتجات مالية إسلامية في عام 2010 م. (اتحاد المصارف العربية، د.ت ص1)

وفي نوفمبر 2014م اعتمد البرلمان المغربي مشروع قانون البنوك التشاركية (الإسلامية)، وبعد ثلاث سنوات سمح البنك المركزي في يناير 2017م للبنوك التشاركية بممارسة عملها، كما سمح للبنوك التقليدية بممارسة بعض أعمال المصارف الإسلامية. كذلك تم الترخيص لثلاث بنوك لتقديم منتجات مالية إسلامية (اتحاد المصارف العربية، د.ت ص1).

ووفقًا لما أشار إليه الباحث كرين أن السماح للمنتجات المالية الإسلامية انطلق من اعتبارين أساسيين، الأول الثقل الاقتصادي للمغرب على مستوى المنطقة، ورغبة الحكومة في استغلال موقعها الجغرافي؛ وتطوير معاملات مالية "بديلة" لتصبح الدار البيضاء مركزاً مالياً إقليمياً. والثاني رغبة قطاع عريض من المجتمع المغربي في التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية.(كرين، 2014م).

أولا: الوضعية الحالية للبنوك التشاركية في المغرب

يعمل في المغرب حتى وقت إعداد هذه الدراسة 5 مصارف تشاركية (إسلامية) هي: أمنية بنك؛ وهو يُعد أول بنك تشاركي. وبنك الصفاء، وبنك التمويل والإنماء، وبنك اليسر، والأخضر بنك، (اتحاد المصارف العربية 2018،ص7). وتعمل هذه المصارف مجتمعة وفق موجهات العديد من الجهات كبنك المغرب ، والمجلس العلمي الأعلى، وهيئة مراقبة التأمينات، والهيئة المغربية لسوق الرساميل.

وعلى الرغم من البدايات المتأخرة لنشأة البنوك التشاركية في المغرب، إلا أن السلطات المغربية قد أولت هذه البنوك اهتمامًا خاصاً في الآونة الأخيرة، فقد تم تأسيس اللجنة الشرعية للمالية التشاركية، علاوة على الدعم التشريعي، بعد موافقة مجلس الشعب المغربي(البرلمان) على مشروع قانون البنوك التشاركية، الذي اشتمل على نظم عمل المصارف الإسلامية؛ واعتماد خمس صيغ مصرفية هي: الإجارة والمرابحة والمضاربة والمشاركة والسلم. (اتحاد المصارف العربية، د.ت ص1).

ويشير التقرير السنوي لبنك المغرب الصادر في 2019م إلى التقدم الذي حققه قطاع المصرفية التشاركية، حيث بلغت قروضه المستحقة للاقتصاد 6.4 مليار درهم في نهاية ديسمبر 2018. ويأتي هذا الأداء على خلفية انطلاق نشاط خمسة مصارف وثالث نوافذ تشاركية.

1- سوق التأمين التكافلي في المغرب

يتكون سوق التأمين في المغرب من 21 شركة بنهاية 2016م، منها 17 شركة تجارية، و4 شركات تعاونية، ومن هذا المجموع تمارس 7 شركات جميع أصناف التأمين، فيما تختص 4 شركات في عمليات التأمين على غير الحياة، وشركتين في عمليات التأمين على الحياة، وأربعة شركات في عمليات الإسعاف، وشركتين تزاولان حصريًا تأمين القرض، وشركتين تختصان في إعادة التأمين.

وقد ظهرت بعض المؤشرات التي تشير إلى تحسن قطاع التأمين في المغرب بناء على التقرير الصادر من هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي؛ فقد شهدت أقساط التأمين الصادرة عن شركات التأمين وإعادة التأمين ارتفاعًا في حجم المعاملات؛ إذ بلغت حوالي 36.4 مليار درهم (4 مليارات دولار) بنهاية أغسطس 2021، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 13 % مقارنة بالفترة نفسها من العام 2020م. (هيئة مراقبة التأمينات 2020م، ص 4)

وعلى الرغم من هذا التحسن يواجه سوق التأمين التكافلي العديد من التحديات منها: غياب التشريعات المنظمة للتأمين، علاوة على الازدواجية والتداخل التنظيمي بين الشرعي والتقليدي، وعدم خضوع نظام التأمين لأية رقابة شرعية. بجانب ارتفاع تكلفة المنتجات الإسلامية مقارنة بالمنتجات التقليدية، إذ تم فرض ضريبة عليها بنسبة 20%.

2–سوق الصكوك الإسلامية في المغرب

ما يزال سوق الصكوك في المغرب متأخرًا، ويواجه العديد من الإشكالات المتعلقة بالتشريع. ولعل بشائر إصدار صكوك سيادية مغربية يدفع باتجاه تنظيم سوق الصكوك بعد اعتماد الإطار القانوني لتنظيم إصدارات الصكوك. ولعل إصدار قانون التسنيد الصادر في 2013 برقم 6-33 يكون دفعا لتجربة المغرب في تنظيم سوق الصكوك (الهيئة العامة لسوق الرساميل، 2021، ص2).

3– الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في المغرب

على الرغم من البدايات المتأخرة للمصرفية الإسلامية في المغرب؛ إلا أن الأمور بدأت تتغير في الآونة الأخيرة، وبدأت تلوح في الأفق العديد من الفرص، وتظهر كذلك العديد من التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي.

أولاً: الفرص

القطاع المصرفي المغربي قطاع واعد فقد بلغ عدد المؤسسات المالية والتجارية 88 مؤسسة حتى وقت إعداد هذه الدراسة. تتوزع بين المصارف التقليدية والمصارف الحرة، وشركات التمويل البالغ عددها 33 شركة وخمسة مصارف إسلامية، وقد بلغ عدد الفروع الداخلية للمصارف المغربية 6309 فرعًا بنهاية شهر حزيران/يونيو 2017 م . (اتحاد المصارف 2018، ص1).

وبحسب الإحصاءات المنشورة من البنك المركزي فهناك إقبال على الخدمات البنكية، (اتحاد المصارف 2018، ص 1)، حيث ارتفع عدد الحسابات المصرفية الشخصية في المغرب بنسبة 4 % بنهاية العام 2016م، ليأتي ترتيبه في المركز الأول في شمال أفريقيا. وبحسب الإحصاءات المنشورة ، ارتفع عدد الحسابات الشخصية إلى 24 مليون حساب، أي نحو 69 % من عدد السكان الإجمالي، مقارنة بـ 57 % عام 2012. وهذا التوسع المصرفي يزيد من مستوى التنافس، ويحسن من بيئة العمل (اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق) ويدفع في اتجاه تطوير مؤسسات التمويل الإسلامي.

ومما يزيد من فرص التمويل الإسلامي في المغرب أن الدخول للقارة الأفريقية أمرًا ممهدًا في ضوء انتشار المجموعات المصرفية المغربية في إفريقيا وأوروبا، حيث تمتلك المصارف المغربية في عام 2016م عدد من الشركات تعمل في القارة الأفريقية بلغت 41 شركة، علاوة على 1400 وكالة بنكية، مصحوبًا ذلك كله بحضور المصارف المغربية في أوربا وباقي القارات (اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق ،2018 ، ص2)

ومما يزيد من فرص التمويل الإسلامي في المغرب الدعم التشريعي، علاوة على الاهتمام الذي أبدته السلطات المالية في الآونة الأخيرة، وتهيئة أسباب العمل في ظل رعاية البنك المركزي، وتأسيس الهيئة العليا للعلماء برئاسة الملك محمد السادس التي تشرف على شرعية المعاملات بهذه البنوك.

ولعل الجهود التي تبذلها الحكومة المغربية بشأن التأصيل للعمل المصرفي الإسلامي والتأكيد على تكوين هيئات رقابة شرعية والحرص على مراجعة النظام الأساسي لبنك المغرب وتعديل سياسته النقدية المراد إطلاقها لتتلاءم مع متطلبات البنوك التشاركية، يؤكد اهتمام الدولة وحرصها على استمرارية البنوك التشاركية.

وقد شكلت تلك الجهود مجتمعة حافزًا للعديد من البنوك التقليدية لمزاولة العمل المصرفي الإسلامي، حيث أعلن بنك المغرب المركزي عن استقبال 11 طلبًا من مؤسسات مصرفية للحصول على ترخيص لفتح نوافذ إسلامية، وقبل ذلك سمح لبنوك أخرى تابعة لبنوك سوسيتيه جنرال الفرنسي ومصرف المغرب، والبنك المغربي للتجارة والصناعة بممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نوافذ إسلامية . كما

أن البنك المركزي وضع ضمن استراتيجيته العمل على استكمال الأطر الخاص بالتمويل التشاركي والإشراف على تأطير الفاعلين الجدد في السوق البنكية. (البنك المركزي المغربي. 2019، ص 23)

ثانياً: التحديات

من أولى التحديات التي تواجه البنوك التشاركية في الوقت الراهن أنها تحاول أن تخفي هويتها من خلال الالتفاف حول كلمة التشاركية، وقد يشكل هذا الإخفاء نوعًا من الحماية وفي الوقت نفسه ربما يكون عائقًا عن استقطاب العملاء، وعلى الرغم من القول السائد بأنه لا مشاحة في الاصطلاح؛ فيمكن التجاوز عن هذه الجزيئية إلى المضامين من حيث إصدار الأنظمة واللوائح المنظمة للعمل.

المحور السادس: التمويل الإسلامي في ليبيا:

كانت بدايات العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا في ثمانينيات القرن الماضي مع ظهور بنك البركة الإسلامي الذي أسس في عام 1985م. وقد واجهت التجربة في بداياتها العديد من الصعوبات، إلا أن الأمور بدأت تتغير للأفضل، إذ بدأت المعاملات المالية الإسلامية تأخذ حظها من التطبيق في عدد من البنوك التقليدية، كالبنك الوطني للمعاملات وبنوك أخرى، (المختار.) وما تزال الفرصة متاحة أمام التمويل الإسلامي لمزيد من التطبيق خاصة في القطاع المصرفي الذي يشكل أكثر من 80 % من أصول القطاع المالي.

كان الطلب على التمويل الإسلامي عالياً في ليبيا وفق العديد من الدراسات، غير أن هناك دراسة للبنك الدولي لمنشآت الأعمال أعدت في عام 2015م ذكر فيها البنك بأن التحُول الكامل إلى المصرفية الإسلامية جاء مخالفاً لتجارب دول عديدة، ودعا إلى تبني نهج يسمح بالتعايش بين المصارف التقليدية والإسلامية. (البنك الدولي ، 2020، ص55) غير أن تلك الملاحظات لم تؤثر في مسيرة التحول نحو المالية الإسلامية، واستمرت الجهود بوتيرة أسرع . خاصة بعد التحول السياسي الذي حدث في ليبيا، إذ أصدر المجلس الانتقالي قرار تحول المصارف الليبية للعمل المصرفي الإسلامي، وشكل بنك ليبيا المركزي لجنة لتشرف على عملية التحول. وكان من أولى خطوات عمل هذه اللجنة أن قامت بعمل أدلة إجراءات عمل للمنتجات الإسلامية.

كما تم تشكيل هيئة شرعية لبنك ليبيا المركزي. وكان مصرف الجمهورية- أكبر المصارف الليبية- أول من اتخذ قرارا بالتحول للمصرفية الإسلامية، ووضع خطة لذلك تبدأ في ديسمبر 2013م، وتنتهي في غضون 500 يومًا، واستعان بمجموعة من الخبراء. وعلى الرغم من تأخر أعمال اللجان، إلا أن هناك حماسًا من قبل السلطات المالية نحو التحول، حيث تم إصدار العديد من الأنظمة والقوانين الداعمة للتحول التي تحرم التعامل بالفوائد الربوية وفي مقدمتها قانون الغاء الفوائد الربوية الصادر في 2013 -على الرغم من تأجيل الموافقة عليه مرتين الأولى في 2020، والثانية تم تأجيله إلى 2025- . وكان لتشكيل الهيئة الشرعية في البنك المركزي دافعًا لكثير من إدارات البنوك للتفكير والتحول نحو النظام المصرفي الإسلامي، حيث بدأ 14 مصرفًا خطوات التحول الكامل، غير أنه وبعد الاضطرابات السياسية تأثر القطاع المالي حيث حدث انقسام في البنك المركزي بين مدينتي طرابلس والبيضاء.

أولا: سوق التأمين في ليبيا

ترجع بدايات عمل التأمين في ليبيا إلى العام 1971م من خلال شركة ليبيا للتأمين التي بدأت نشاطها في عام 1971. وفي مطلع العقد الأول من القرن الحالي، سمحت السلطات بفتح المجال ومنح التراخيص لشركات جديدة، ونتيجة لتلك السياسات زاد عدد شركات التأمين إلى أن بلغت في عام 2018م 22 شركة، وعلى الرغم من تلك البدايات الباكرة، فيوصف سوق التأمين في ليبيا بأنه حديث النشأة.

كما أن ثقافة التأمين تُعد غير شائعة بين السكان؛ عدا في التأمين على السيارات. (البنك الدولي، 2020ص 53) وبالنسبة للتأمين التكافلي؛ فما زالت التشريعات غائبة وليس هناك أي قانون ينظم هذه الممارسة؛ وعلى الرغم من ذلك؛ فهناك بعض الشركات تقدم التأمين التكافلي. وإجمالاً يمكن القول بأن صناعة التأمين في ليبيا ما زالت في بداياتها وتحتاج إلى جهود كبيرة من الدولة حتى تنهض وتتطور (البنك الدولي (2020) ، ص58)

1- سوق الصكوك الإسلامية في ليبيا

تم تأسيس سوق الأوراق المالية في ليبيا في عام 2006م، إلا أنه توقف عن العمل في عام 2014م بسبب عدم الاستقرار السياسي. وفي عام 2016م تم إصدار قانون الصكوك ووضع الإطار القانوني الذي يحدد صلاحية هيئة سوق المال ودور هيئات الرقابة الشرعية، وكذلك بيَّن القانون الصورة العامة لهيكلة 5 أنواع من الصكوك هي: المحافظ الاستثمارية، والتمويل، والاستثمار، والمشاركة، والإجارة. (البنك الدولي (2020) ، ص. 57)

2- الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في ليبيا

أولاً: الفرص

شكل التعاون القائم بين البنك الدولي والبنك المركزي الليبي والحكومة القائمة فرصة للتمويل الإسلامي كي يتطور ، وكانت أولى ثمرات هذا التعاون وضع استراتيجيات وخطط عمل لتنظيم التحول للنظام المالي الإسلامي من أهمها: إقامة نظام مصرفي مزدوج، (تقليدي وإسلامي) ، وتم تكوين لجنة في البنك المركزي لمتابعة تنفيذ هذه الخطط، ووضع الأطر التنظيمية والقانونية لعدد من مجالات العمل المصرفي كإدارة المخاطر وإدارة السيولة، مما يوفر فرصة للقطاع المصرفي يمكن استغلالها وسوف يستفيد منها التمويل الإسلامي .

ثانياً: التحديات

يشكل عدم الاستقرار السياسي في ليبيا أكبر تحدٍ يواجه التمويل الإسلامي، ولا يمكن للقطاع المالي أن يتقدم في ظل هذه الحالة، علاوة على توقف محاولات العديد من المصارف التي بدأت في التحول من النظام التقليدي. ومن التحديات كذلك الفجوات في تهيئة البيئة الداعمة وعدم توافر الكوادر المؤهلة في العمل المصرفي الإسلامي، علاوة على ذلك عدم إفراد المؤسسات المالية الإسلامية بقوانين وأنظمة وتشريعات خاصة بها تنظم علاقتها مع المؤسسات المالية في الدولة. ومن التحديات كذلك عدم توافر البرامج والتقنيات المالية بالقدر الكافي مما يكون سببًا في تخلف القطاع المالي على الرغم من الجهود التي بذلت مؤخرا مع شركة فاينتيك سلكيت بالتعاون مع شركة رصيد الليبية في مجال البرمجيات.

وعلى الرغم من كل تلك التحديات وغيرها فهناك جهود يبذلها مصرف ليبيا المركزي في تحسين وضعية التمويل الإسلامي ووضع إطار تنظيمي له، وبالطبع فإن التجربة الليبية بحاجة إلى الاستقرار في المقام الأول؛ ثم تأتي بعد ذلك الخطوات اللاحقة نحو التوجه لقطاع المال الإسلامي وتطويره.

خاتمة:

استعرضت الدراسة وضعية التمويل الإسلامي في دول الشمال الأفريقي الست؛ وظهر جليًا ما يلي :

- أن هناك فرصًا كثيرة متاحة للتمويل الإسلامي في دول الشمال الأفريقي محل الدراسة منها: الحماس والرغبة لدى شعوب تلك الدول للتمويل الإسلامي من منطلق البعد عن الربا ، علاوة على أن اقتصادات تلك الدول تُعد ناشئة كمصر والمغرب وتونس، لذلك يتوقع أن يحظى التمويل الإسلامي بوضعية مريحة تعزز وجوده في ظل الإقبال عليه.
- أظهرت الدراسة أن هناك تراجعًا في مسيرة التمويل الإسلامي في السودان، حيث ترك الخيار للمصارف أن تعمل وفق النظامين الإسلامي أو التقليدي، بعد التحول السياسي الذي تم في ديسمبر 2019م.
- بيَنت الدراسة أن وضعية التمويل الإسلامي في مصر لا تتناسب مع ريادتها في تجربة المصرفية الإسلامية .
- بينت الدراسة التقدم الذي حدث في ليبيا نحو المصرفية الإسلامية، غير أن عدم الاستقرار السياسي كان سببًا في وقف هذا التقدم .
- وضحَت الدراسة بأن هناك تحديات مشتركة في كل دول الشمال الأفريقي، كانت سببًا في تراجع وضعية التمويل الإسلامي بصفة عامة في بعض الدول تتجسد في عدم توافر التشريعات والأنظمة والقوانين المنظمة للتمويل الإسلامي بالقدر الكافي، مصحوبًا ذلك كله بعدم حماس الأجهزة الرقابية والمالية في بعض الدول لسن تلك القوانين .
- بينت الدراسة كذلك بأن هناك الكثير من التحديات المشتركة بين الدول محل البحث ؛ وأن وضعية أسواق المال الإسلامي ما تزال ضعيفة، وتحتاج إلى جهود كبيرة حتى تنهض. كما أن أسواق التأمين التكافلي تعاني من ضعف شديد.

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي :

1- التأكيد على أهمية استكمال التوثيق للفرص والتحديات التي تجابه التمويل الإسلامي في شرق، وغرب وجنوب، ووسط القارة من طلاب الدراسات العليا والباحثين في التمويل الإسلامي .

2- التأكيد على ضرورة إعداد دراسات عن العلاقة بين انتشار الإسلام في عدد من الدول الأفريقية، ومدى مساهمته في إقبال الناس للتعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية .

3- ضرورة دراسة العوامل التي شكلت سببا في تراجع التمويل الإسلامي في بعض الأجزاء في القارة وتلك التي دفعت لتعزيز مسيرته في دول أخرى.

قائمة المراجع:

1. اتحاد المصارف العربية، الأمانة العامة، إدارة الدراسات والتقارير، القطاع المصرفي المغربي، العدد 441 د.ت . https://cutt.us/ctUPS
2. أحمد، عثمان بابكر.(1418هـ). قطاع التأمين في السودان: تقويم تجربة التحول من نظام التأمين التقليدي إلى التأمين الإسلامي.ط1 الطبعة الأولى: 1418هـ (1997م). جدة ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب .
3. البشير، فضل عبد الكريم .(2017م). نمذجة تصنيفية للانتقادات الموجهة للمصارف الإسلامية. مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مصر، العدد 64 .
4. البشير، فضل عبد الكريم.(2001م). تعثر سداد الديون في المصارف السودانية دراسة تطبيقية على المصارف السودانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وادي النيل.
5. البلتاجي، محمد. (2020). الصكوك والتنمية . مجلة التمويل، القاهرة، مصر، العدد 5 .
6. بلعباس، عبد الرزاق. (2014). صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية. مجلة دراسات اقتصادية اسلامية ج19، ع 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب https://doi.org/10.12816/0001801 .
7. البنك الدولي. (2018).المرصد الاقتصادي، اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا https://cutt.us/4u6ZL .
8. البنك الدولي.(2020). مراجعة القطاع المالي في ليبيا https://cutt.us/9QB3l .
9. البنك المركزي المغربي(2019). المخطط الاستراتيجي للبنك 2019 – 2023 م https://cutt.us/J6xjf .
10. بيت التمويل الكويتي. (2012). تقرير بيتك للأبحاث": التمويل الإسلامي في جنوب إفريقيا.. فرص واعدة وتحديات عديدة .
11. تافساست، خديجة، و عمار زيتوني .(2018). تحرير القطاع المالي كآلية لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي ، الجزائر . العدد11314-043-000-1003/10.37136/https://doi.org .
12. توفيق، عيساوي، وحميد، قرومي. (2021). دراسة تحليلية تقييمية لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة 2006-2018 Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE Spatial and entrepreneurial development studies laboratory Year: 2021 Vol.4 No.5
13. تومسون رويترز. (2013م). آفاق نمو التمويل الإسلامي في كل من المغرب وتونس، القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي دبي، الأمارات العربية المتحدة.
14. الحسن صابر محمد. (2004). تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي الإصدار 3، الخرطوم، السودان .
15. الحسن، صابر محمد. (2004). إدارة السياسات النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي تجربة السودان، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، السودان .

16. صندوق النقد العربي. (2021). نشرة التمويل الإسلامي بالدول العربية – العدد الثاني ص8 . https://cutt.us/XGJXN
17. صندوق النقد العربي.(2021م). تقرير آفاق الاقتصاد العربي، تقارير آفاق قطرية: مصرية، الإصدار 13 الإمارات العربية المتحدة،
18. ضياء منى. (2018م). 9 شركات تقدم خدمات التأمين المتوافق مع الشريعة والاتحاد المصري يبحث مشاكله. اليوم السابع، shorturl.at/krFKU
19. العقيد، محمد. (2014). التمويل الإسلامي في إفريقيا رؤية استشرافية". مجلة قراءات أفريقية، العدد 21، مركز أبحاث جنوب الصحراء، لندن http://search.mandumah.com/Record/590411 .
20. عوض، محمد هاش، تقديم يوسف فضل، وأبو سليم. (2002). الإمام عبد الرحمن رائد التمويل بالصيغ الإسلامية في القرن العشرين. مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي للإمام عبد الرحمن.
21. قندوز، عبد الكريم أحمد – وقعلول، سفيان حمده.(2020). الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي. الواقع والتحديات والآفاق، ع 1، صندوق النقد العربي، الأمارات العربية المتحدة.
22. كرين، محمد. (2014). هل ستعطي البنوك الإسلامية دفعة لاقتصاد المغرب https://p.dw.com/p/1BWPc .
23. لحلو، عبد الرحمن.(2017). محطات إرساء البنوك التشاركية في المغرب، مجلة الفرقان، العدد79، المغرب
24. مجلة الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، المصرفية الإسلامية في مصر، د.ت.
25. مصر كابيتال (2020) بالتعاون مع ثروة كابيتال تقوم بإغلاق أول إصداراتها من الصكوك بقيمة ٢,٥ مليار جنيه. الشروق نيوز ، https://www.shorouknews.com
26. مصرف الزيتونة.(2019). المالية الإسلامية في تونس، التقرير السنوي لمصرف الزيتونة .
27. مصطفى، بدر الدين قرشي.(2008م). التجربة السودانية في إصدار وإدارة الصكوك الإسلامية، مجلة المصرفي، بنك السودان، ع http://search.mandumah.com/Record/8032549 .
28. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.(2018). تعزيز فرص عمل الشباب في القطاعات الزراعية والريفية في أفريقيا. المؤتمر الإقليمي لأفريقيا الدورة الثلاثون بالسودان. روما ،ايطاليا . https://www.fao.org/publications/card/ar/c/MV562AR/
29. النجار، أحمد. (1994).حركة البنوك الإسلامية حقائق الأصل وأوهام الصورة، شركة سبرينت، ، مصر.
30. النوري، محمد.(ابريل 2020). لماذا بقي قانون الصكوك في تونس حبرا على ورق .صحيفة ليدرز العربية . https://ar.leaders.com.tn/article/5563
31. وزارة المالية الجزائرية ،(2021) ، الجريدة الرسمية ، العدد14 ص7) 28 فبراير 2021
32. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، مجلة دعوة الحق. (1982) .الحاجة إلى إنشاء مصرف إسلامي بالمغرب . مجلة دعوة الحق ع -. https://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/5756222 .

33. هاجر، مامي. (2019م).التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة كآلية لدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر. مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد م3، ع: 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
34. الهيئة العامة للتأمين. (2020).هيكلة سوق التأمين التونسية، التقرير السنوي لقطاع التأمين في تونس ، ص96) https://cutt.us/zg7Li)
35. الهيئة العامة للرقابة المالية. (2019). دليل إصدار الصكوك، القاهرة جمهورية مصر العربية .
36. الهيئة العامة للرقابة المالية. (2020م). الكتاب الإحصائي للتأمين، 2019-2020، جمهورية مصر العربية.
37. الهيئة العامة لسوق الرساميل، 2021، قانون رقم 06 – 33 تسنيد الديون ص2(
38. هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي(2020م). التقرير السنوي، المغرب .

ثانيًا: المواقع الإلكترونية

39. أبو الفضل، ماهر. تعرف على نتائج أعمال سوق التأمين الجزائرية، https://shortest.link/3bAl2020 .، تاريخ الاسترداد
40. بنك البركة تونسhttps://bit.ly/3t0RGnl
41. بنك البركة الجزائريhttps://www.albaraka-bank.dz
42. بنك فيصل الإسلامي المصريhttps://bit.ly/3v78sDT
43. بنك السودان المركزي، ، https://cbos.gov.sd
44. السنوسي، نجم الدين. الأديان التقليديَّة في إفريقيا ،قراءات أفريقية، مركز أبحاث جنوب الصحراء، لندن، العدد، 2019 https://bit.ly/3ham2OC
45. شركة التأمين الإسلامية المحدودةhttps://bit.ly/3IdHRbL
46. محمود، الإمام محمد. التمويل الإسلامي في إفريقيا.. توسع وانتشار، https://islamonline.net
47. المختار، محمد. مشكلة التمويل لدى المصارف الإسلامية ، https://www.arabnak.com

يتقدم الباحث بالشكر والتقدير إلى عمادة البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، على دعمها العلمي والمادي لهذا المشروع، بالمنحة البحثية رقم G:714-121-1441